

الضحايا الذين قتلهم النظام السوري يتجاوزن حاجز الـ ٨٠ ألف مواطن موثقين بالاسم والتاريخ والزمان

الضحايا الذين
قتلهم النظام
السوري يتجاوزن
حاجز الـ ٨٠ ألف
مواطن موثقين
بالاسم والتاريخ
والزمان.

اعتمدت الأمم المتحدة على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كواحدة من أهم مصادر المعلومات على الإطلاق بسبب المصادقية العالية التي تتمتع بها الشبكة و بسبب التواصل شبه الدائم بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان و بين الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

لاتصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أي إحصائية دون تزويد كافة الجهات بملفات مرفقة تحتوي على تفاصيل دقيقة للغاية لكل حالة من الحالات.

فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة وحتى تاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠١٣ مقتل ما لا يقل عن:

٨٠١٥٩ مواطناً سورياً

بينهم ٧٧٨٣ طفلاً

بينهم ٧٠٤٥ امرأة

بينهم ٢١٨٩ تم تعذيبهم حتى الموت

بينهم ٧٤٨٣ من الثوار المسلحين

تجدون كافة الأسماء والتفاصيل في الموقع الرسمي للشبكة السورية لحقوق الإنسان وهي متاحة للجميع.

نسبة النساء والأطفال إلى مجموع الشهداء أي

$$٥,٤ = (٧٠٤٥ + ٧٧٨٣) \div ٨٠١٩٥$$

وهذا يشكل دليلاً قاطعاً وصارماً على استهداف قوات الحكومة السورية للمدنيين، حيث يجب أن لا تزيد نسبة استهداف النساء والأطفال القتلى حتى في حالات الحروب النظامية عن ٢٪ أي أن الحكومة السورية تجاوزت ضعفي تلك النسبة وفي بعض الأشهر ثلاثة أضعاف تلك النسبة.

وقد توزعت الضحايا بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المحافظات السورية على النحو التالي:

١٦١١١ ريف دمشق، ١٤٣٣١ حمص، ١٠٧٦٩ حلب، ١٠٣٥٨ إدلب، ٧١٦٩ درعا، ٦٣٨٦ حماة

٥٤٦٣ دير الزور، ٥١١٢ دمشق، ١٤٧٣ اللاذقية، ٨٣٦ الرقة، ٥٦٩ الحسكة، ٥٦٥ جنسيات

أخرى (غير الجنسية السورية أغلبهم من الجنسية الفلسطينية المقيمين على الأراضي السورية).

٥٥٨ القنيطرة، ٣٣٨ طرطوس، ١٢١ السويداء.



Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ملاحظة مهمة: نشير إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطوير البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر، مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع لأن هناك العشرات من الحالات التي قام فيها الأهالي بدفن الشهداء في مقابر جماعية خوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تختص بتوثيق مقتل المدنيين بسبب الصعوبة الشديدة جداً في توثيق الشبيحة والجيش والمخابرات والأمن المواليين للحكومة السورية؛ لأنه لا توجد معايير يمكن اتباعها في تلك الحالات، بسبب منع السلطات السورية إعطاءنا أية تراخيص للعمل، بل اعتقال عدد من كوادرننا على أراضيها، عدا عما تعرضنا له من حالات الشتم والاتهام من قبل البعض من أهالي الشبيحة والجيش والمخابرات عندما حاولنا في بعض الحالات توثيق مقتل أبنائهم عبر السؤال على الهاتف فقط.

التوصيات والنتائج:

تبين للشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الموالية للحكومة السورية وبما لا يقبل أي مجال للشك ارتكبت عبر قتل أكثر من ٨٠ ألف مواطن سوري آلاف الجرائم ضد الإنسانية، وآلاف جرائم الحرب وعلى نحو منهجي وواسع النطاق، وتتنطبق عليه كافة الشروط والأركان في المادة ٧ والمادة ٨ من قانون روما الأساسي في أنواع متعددة من الجرائم، كالقتل العمد، والتعذيب حتى الموت، والاختفاء القسري، والهجوم على المدنيين، والتشويه البدني وغير ذلك، وكلها تتوافر فيها كافة الشروط التي تندرج تحت كل مادة منها.

بناء على ذلك فإننا نطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا، وإنهم في تخاذلهم عن نصرته الشعب السوري وحماية المدنيين يتحملون مع النظام السوري قدراً كبيراً من المسؤولية حيث يتوجب عليهم الامتثال لمسئوليتهم الأخلاقية والقانونية، وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.

من ناحية أخرى فإن هناك مجموعات من الثوار المسلحين ارتكبت جرائم حرب لا تقبل للشك وهي مدانة بأشد العبارات وتم تسجيلها وتوثيقها، وسوف تتم ملاحقة المجرمين والجناة الذين ارتكبوها، لكنها تبقى في إطار الهجمات الفردية غير الممنهجة وغير واسعة النطاق حيث إننا لم نسجل حدثاً واحداً يدل على هجوم واسع النطاق لخلاف حزبي أو سياسي أو أيديولوجي أو طائفي أو عشائري.

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة وطنية سورية حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال، وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة رذات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر عن أبناء الشعب السوري وخاصة عن أقرباء الشهداء وذويهم.